

السبعين

وفقاً لما ذكر الاستاذ ميشال اسماعيل هنية ، كان ينبغي لهذا الحديث ان يعطى في شهر ايار الفائت . ولكن ظرفاً قفت بتأجيله ، لا بل أجل مرتين . فقد حال بيبي وبين القائم طارئ متعاقبان : في البدء التقطت وافدة – ومن ثم حقيقة .

ولكن مهما كان مقدار ازعاجي من الاخلال بجدول مواقيت محاضرات الندوة ، فاني لست آسفاً على ذلك كثيراً . لقد اتاح لي هذا التأجيل ان افيد من تجربة مباشرة ، معاشرة ، فيما يختص بال موضوع الذي سيكون لي شرف معاملته . وذلك لأنني اوتيت حظوة بأن اعيش خلال عشرة اسابيع قريباً من الشخص ، وان اسهم مباشرة في هذا المشروع الذي اتفقنا على تسميته بالشهادية والذي سأحاول ان اصوره لكم .

وهكذا فان هذا المرض لن يكون مجرد تأملات سياسية ، وإنما شهادة كذلك ، و - بما اني صحفي - ريبورتاً .

فيما كانت الفتنة تتحول حرباً أهلية فتتلثم البلاد بالخنادق ، وتجزئ أديمها بالحواجز ، وترهق خلال ستة أشهر روح الف ضحية ، وبعد ان خلا القضاء وفر نصف رجال الأمن وانحلت المؤسسات وعمّ الأسى وساد الخراب ، إذ يجندى يدفع الى المسرح السياسي ، فيُرفع إلى قمة السلطان ويحاول من مخلفات الخطام أن ينظم إدارة ويصنع ملاكاً ويبني دولة حيث لم يبق شيء ، او حيث ربما لم يكن ثمة من قبل اي شيء .

انما القصة التي نورد اليوم قصة « قائد الله »، ذاك المرتدى جبة الحكم والحاد منذ ستين في تعليم المواطنين قواعد الحياة المدنية .

ما هو حظ مشروعه من النجاح ؟

وما هو حظ لبنان من خلاله ؟

إذا اتفق لعنوان هذه المحاضرة أن يؤدي الى بعض الالتباس فيها أنذا أبادر مسرعاً لاطمئن مستمعي واحد الموضع .

ما أتيتكم مادحاً الرجل أو العهد مدحاً مطرداً ، فذلك ليس من طبيعي . كما أني لم أدع لأصدر حكماً عليهما ، فذلك ليس من شيم هذه المؤسسة . إن هذا الحديث يدور على تجربة بدأت منذ ستين ، وهي إن لم تسجل اتجاهًا جديداً كل البحدة في السياسة اللبنانية ، يلوح مع ذلك أنها خلقت نحواً جديداً ، وربما أيضاً منهاجاً جديداً للعلاقات القائمة ما بين السلطة والرأي العام .

ما ، رأينا فيه جميع اللبنانيين يتساءلون في غمرة الفوضى عن حقيقة وطنهم وعن معنى رسالتهم . واليوم ، هل يمكن القول ان جر احداث فتنة ١٩٥٨ المزدوجة قد التأمت تماماً في النقوس ؟ اتنا ما زلنا جميعاً مرهفي الحساسية ، يثير فيما كل حادث ، كما رأينا ، اشد الاهواء فتكاً ويطلق اخراجات نفسية تنذر في كل لحظة باعادة نصب المتأريض .

غير انه يخشى ، حال امتداد المشهد الثوري الذي نعيش ، ان تتشوه نظرتنا الى لبنان فتعوج جميع انعكاساتنا . نحن اليوم ما زلنا غائبين في المأساة ، فيترتب علينا ان نخاول المباعدة بيننا وبينها كي نرى انفسنا بعين التجرد .

هذا البلد سُجّل اسمه في التاريخ منذ ٤٠٠٠ سنة ، وفيه يتتجابه عالمان ، وتعيش تبعتان روحيان وعالمان معنويان .

كل المسألة هنا (و « الشهابية » التي اعني ليس لها معنى آخر ولا ترمي الى اي شيء آخر) ، كل المشكلة هي في ان نعرف هل يمكن التالف ، وهل يمكن بناء دولة على اساس هذا التعايش المشترك ، وهل يمكن استخلاص وحدة ما من ذلك التناقض ؟

— بما انه ينبغي تسمية الاشياء ...

اما السؤال الاول الذي يبدو غير متزن جداً بالرغم من ضرورة طرحه فهو :

هل نحن اولاً ديمقراطية ؟

نفاخر معتقدين اننا كذلك ، وقد نكون كذلك بمعنى معين . و اذا راودنا الشك فيكتفي ليعاودنا الاقتناع ان ننظر حولينا . ففي هذا الشرق الادنى ، حيث اعتمرت جميع السلطات الحاكمة الخوذ وانتعلت الجزمات ، وحيث ابطلت الدكتاتوريات ، من انقره الى

جلّ ما اتمنى ان يوفر لنا هذا الحديث فرصة التفكير المشترك في بعض معطيات حياتنا الوطنية ونوايسها . فلنباشر معاً ، على ضوء هذه التجربة ، العودة الى البحث في هيكل مجتمعنا السياسي ، فنرى كيف يتماسك وكيف يمكن ان يتفكك وماذا يجب علينا ان نعمل كي لا يتفكك .

— أصابون نحن بعمق وطني ؟

نحن بلد قديم جداً ودولة حديثة جداً . عمر سيادتنا ، بالفهم العصري للكلمة ، ١٥ سنة . كل تاريخ استقلالنا (اضف شمعون الى بشاره الحوري يكتمل لك الحساب تقريباً) ينحصر في مدونات العهددين الرئيسين الاخرين ، اما العهد الثالث فلم يزل بعد في مستهله .

ونحن منذ ١٥ سنة لا نفتّأ نسعى الى نظام وتوزن تشريعياً يظهر جلياً اتنا لم نبلغه . نشكو من فوضى الادارة وعجز المجالس وتردد العدالة واخطار الامن . ولكن هل هذا ذنبنا وحدنا ؟ هل هناك عيب في تكوين الدولة اللبنانية ؟ أصابون نحن بضرب من العقم الوطني يمنعنا من اقامة نظام الادارة الجماعية الذي يدعى الديمقراطية ؟

ام نحن ضحايا ظروف تاريخية استثنائية ، وما هذه الازمة التشريعية ، التي تجتازها ديمocraties اعرق جداً من ديمocratie ، الا ظاهرات عصرنا ؟

— ليست مأساتنا بعيدة عنا ...

كل هذه النقاط ينبغي الاجابة عليها . وللاجابة — للبحث عن الظروف التي توفر للبنان قابلية الحكم والاستمرار — يجب اولاً ان تكون لدينا الشجاعة لرؤيه الامور كما هي ولرؤيه أنفسنا بموضوعية اعترف انها لن تكون سهلة دائماً . أجل ان مأساتنا ليست بعيدة عنا ، فهذا البلد الذي اصابته كله منذ ستين آلم ازمة ضمير اعتربت يوماً دولة



« طارثان : وافدة ، ثم حقيقة »

ديموقراطية - أقترح ان نسلم معاً بما يلي : « اذا كانت الديمقراطية هي عكس الدكتاتورية ، و اذا كانت اولاً حالة من حالات الفكر ، و نمطاً للعلاقات بين المواطنين ، واسهاماً مباشرأً من الشعب في الحياة العامة ، قبل ان تكون نظاماً تشريعياً ، و اذا كانت اخيراً ترتكز على احترام الدولة للرأي الحر والعمل الحر ، حينئذ يكون لبنان ديموقراطية .

الخروم ، نظم المجالس ابطالاً عملياً ، وحيث انتزعت اخيراً من جميع المواطنين كل وظيفة تفحص وشورى - في هذا الشرق الادنى يظهر لبنان و كأنه آخر واحة الحرية و آخر ملجأ للنقد الحر والتعبير الحر . اما ان تكون ديمقراطيتنا على جانب من الغرابة ، فترتكز خاصة على اسس اقطاعية وقبيلية وتنقصها اسس كل نظام نيابي : عقائد سياسية مماثلة باحزاب منظمة على الصعيد الوطني ، فكل ذلك باد للعيان ، وكل ذلك يخلق الغرائب التي نرى : كل هذا اللعب المجنون بعض الشيء للحياة اللبنانية العامة ، كما تبدو لنا من خلال مقالات الصحف ، وهذا المهرجان الغريب حيث نشاهد الحكومات والاكثريات تتالف وتنحل دونما سبب ، وحيث لم تقم او تسقط حكومة قط منذ ١٥ سنة على يد مجلس النواب ، وحيث التشريع كله يسن تحت إلحاح الضرورة .

ولكن اخيراً لا بد من تسمية الامور باسمائها ومن تحديد نظامنا السياسي . وعليه يبدو جلياً اننا لسنا ديمقراطية بالمعنى الاصطلاحي الدقيق للكلمة ، الديموقراطية النموذجية التي تصفها الكتب ، الديموقراطية على الطريقة الانكليزية او الاسكندنافية ... (حتى في صدد هذه الديمقراطيات يمكننا اليوم فتح باب المناقشة بتساؤلنا : الى اي حد ما زالت هذه الديمقراطيات النموذجية اليوم ديمقراطيات بمعنى الكلمة الدقيق ؟ الم بعدل خفط الحمامات وطبعان النقابات في الحياة العامة (مثلاً : نقل النقابات البريطانية على اقتصاد الامة بكامله) المفاهيم العريقة لممارسة السلطات ولهيكل التمثيل الوطني نفسه؟). لكن من الواضح اننا لم نبلغ في لبنان الى هذا الحد (كنت على وشك القول : مع الاسف ، لم نبلغ الى هذا الحد) . ولكننا قد لا نكون بعيدين عن ذلك بالقدر الذي نتصور .

والى ذلك الحين - ولاجل البت بالنقطة الاولى اي معرفة هل ان الديمقراطية اللبنانية الرجعية ، الخاضعة للاقطاعيات الهرمة نفسها المرتبطة بدورها بالقوى المالية ، هي بالرغم من كل ذلك

ولكن حذار ! ...

اذا قبلنا هذا الاقتراح فيجب إتباعه فوراً بالتصحيح التالي : ان الديموقراطية اللبنانية لم تكن الى اليوم قابلة للحياة الا بفضل نظام تفويضي انتهي بتسلمه: زمام الامة والحكم في خلافاتها الى سلطة رجل فرد .

ذلك ما كان يفرضه هيكل المجتمع السياسي لهذه الديموقراطية نفسه ، وتلك الظاهرة الاساسية التي هي الانقسام الطائفي الثنائي الذي منع الى الان قيام أي حزب شامل على الصعيد الوطني .

فهذا التجمع التدريجي الذي افضى الى تضخم سلطة الرئاسة تضخماً بات هائلاً في النهاية ، هو سابق لعام ١٩٥٨ . وهو لم يتحقق بالعنف او الاغتصاب ، ولا سيما الظروف الاستثنائية ، بل نتج عن ضغط الفضورات العميقه التي تتصل بتكوين لبنان نفسها . هذا ما ادى الى سلطة ، لا اقول انها تصبح شخصية اكثراً فاكثراً (لاننا لم نزل بعيدين عن كل شكل من اشكال الحكم المطلق) ، وانما مجسمة او متمثلة في شخص واحد :

ويا لاحظ رينكور انه « كلما نزع المجتمع نحو المساواة ، مال الى حصر السلطات المطلقة بين يدي رجل فرد . والاستنتاج الثاني هو :

« في عهود الازمات الخطيرة (والعالم يعيش منذ ٣٠ سنة في ازمة دائمة) ، وهي التي تستجحيل فيها الادارة الجماعية للامة ، يقوم ممثلو الامة انفسهم بوضع دفة القيادة بين يدي ربان واحد » .

وعلى هذا النحو كان « بنفييل » ، مؤلف « تاريخ فرنسا » ، يرى الامور اذ يقول : « تبنيق الدكتاتوريات من الجماهير ولا يمكن ان تستمر الا برضاهما ». (ولكن الدكتاتورية في عرف بنفييل ، خلافاً لما يقول رينكور ، هي في الاساس ازمة: انها حادث). فقد كان يقول (وارد ذلك اعتماداً على الذاكرة): « ان الدكتاتوريات هي حمى تعتري الديموقراطيات التي لم تكون عاقلة ». ثم يستتتج بقوله: « لكن عقلاً فهو فنون الدكتاتورية على انفسنا » .

قد يكون في هذا (كما اشرت به منذ هنีهة) ظاهرة ليست خاصة بلبنان. انا نشهد في العالم اجمع تياراً تاريخياً يفضي ، حتى في اكثراً الديموقراطيات تعلقاً بثقاليدها الحرة ، الى « تشخيص » متعدد للسلطة . وهذا التطور وصفه المؤرخ الفرنسي - الاميركي « امورى ده رينكور » منذ ستين في صفحة دراما طبقية من كتابه الذي تردد صداه بعض الشيء آنذاك . فيین المراحل التي بها تنتهي الديموقراطيات الى ان تخلق هي نفسها السلطة الشخصية . اما عنوان الكتاب فهو « قياصرة الغد»(The coming Cesars). ولكن

ولنعد الى تحليل رينكور .

ماذا يحدث اليوم ؟

يقول مؤلف «قياصرة الغد»: لقد دخلنا نهايًّا في عصر الحماهير . والحماهير مؤنة ، تقاد بالرددات العاطفية أكثر جدًّا منها بالحكم العقلي . وهذا البحث عن القيس ، عن العظيم ، عن الرجل القوي الذي يفتعل بمصير الأمة ، هو ما يسميه رينكور «مركب الاب» . ومن يعني بهذا الاب ؟ الاب اليوم هو ايزنهاور ، هو اديناور ، هو ديجول . او ليس هو ايضاً الشهابي ؟ هي هذه السلطة الحازمة ، هذه القدرة الكلية المطمئنة لرجل تنازلت له الأمة ، في تمزق الفئات وعجز المجالس ، عن مسؤولية قيادة نفسها . وهكذا ينتهي المجتمع بأن ينعكس في رجل : وهكذا بات في استطاعتنا ان نسمع هذه الكلمة التي كانت مستحيلة ليس قبل ٣٠ سنة بل قبل ٣ سنوات ، هذه الكلمة الغربية والتي بدت طبيعية تماماً : «لا يمكن ان تكون ضد فرنسا عندما تكون مع ديجول» . وهكذا يحصل هذا التوحد شبه المطلق بين كيان الأمة والشخص الذي اختارت ان ترى نفسها فيه ، والذي يصبح، بنوع من التجدد والتسامي ، رمز الجماعة بالذات وطوطن العشيرة الكبرى .

— في لبنان كما في غيره

وربّ معترض يقول :

« هذه نظرة الى الأمور رفيعة جداً ومتشائمة جداً .ليس في قولك حكماً قاضياً على الديمقراطيات ؟ وعلى كل حال ترانا في هذا بعيدين جداً عن لبنان . فنحن لسنا الولايات المتحدة، ولسنا فرنسا ، ولا المانيا . كل هذه المبادئ عن الحشود البشرية ، والتوسيع — المبادئ الصالحة لتصوير الطريقة التي بها تنتهي بعض الديمقراطيات ، في اثناء « تقصيرها » ، الى القضاء على نفسها — لا قيمة لها هنا ، لأنها لا تنطبق على جمهورية مساحتها ١٠ آلاف كيلومتر مربع ، ومجموع سكانها مليون ونصف المليون فقط .

هذا صحيح كما صرحت في البدء ، ولكن ما هو صحيح ايضاً هو انه ليس بين الأمم والدول والأنظمة حاجز عازل تماماً . فان عصراً يغمرنا . انا نسبح في مناخ . واذن فما يميز العصر الذي نعيش فيه سياسياً هو هذا التيار التاريخي ، هذا التغيير الذي طرأ على النظام التشريعي القديم . هو هذا الواقع الذي يمكن رؤيته في كل مكان وهو ان ممارسة مظاهر السيادة الوطنية اذا كانت ما زالت نظرياً عائدة للمجالس ، الا ان حقيقة السلطة تفلت من ايدي هذه الاخيرة اكثر فأكثر . ولأسباب مختلفة ، ولكن مع اتفاق صاعق في الزمن ، ت نحو جميع الديمقراطيات ، الكبيرة والصغيرة ، نحواً متزايداً في اتجاه «تشخيص» السلطة .

وهكذا يظهر هذا النوع من قدرية التحول الذي به ، كما حصل للجمهورية الرومانية ، ينتهي الامر بالديمقراطيات التي هي في طريق النمو الى ان تتخض هي نفسها عن السلطة الشخصية . كان رينكوريسمى ايزنهاور : « قيضاً على المستوى العالمي » ، وكانت فكرته اانا نجد انفسنا هنا امام ظاهرة لا يصح عكسها: اانا نشاهد نهاية حضارة . ولكن، مرة اخرى، ليس الذنب ذنب القياصرة، فجل ما يطلب هو لاءه هو قلب وجهة هذا السير واعادة المجالس الى العمل . فكم من مرة حاول اغسطس والباطرة الرومان ان يعودوا الى مجلس الشيوخ جزءاً من سلطاته القديمة ، ولكن هذا المجلس نفسه كان يتهاون —

- تجربتان رئاسيتان

وفي لبنان ، حيث شاهدنا ظاهرة نفسها ، كيف جرت الأمور ؟ وكيف ستجري منذ الآن على الأخص ؟

يحدد نظامنا دستور يعود إلى سنة 1926 . وهو ينص على أن السيادة يمارسها مبدئياً ممثلو الأمة المنتخبون ، بينما يكون رئيس الدولة غير مسؤول .

هذا في حين ان الحقيقة الراهنة الأولى (التي لا ترقى ، كما ذكرت منذ قليل ، إلى أيلول 1958 ، وإنما إلى مستهل عهد الانتداب) هي ان كامل السلطات تقريباً انتهت بان تجمعت في يدي رئيس الدولة . الحقيقة الأولى ان لبنان لم يمكن إلى الآن حكمه بطريقة أخرى ، وقد يتعدى حكمه بغير هذه الطريقة .

ولكن هناك واقعاً آخر اطلعنا عليه تجربة أليمة ، وهو ان العهدين الرئاسيين اللذين عرفناا منذ الاستقلال انتهيا بحادفين خطيرين . هل يعني ذلك اننا معدون لغامرة دائمة ؟ او يعني ان حادثي سنة 1952 و 1958 نجما عن اختفاء شخصية يمكن الا تتكرر - عن ظروف يمكن ان يكون عدم تجديدها متوقعاً علينا ؟ في محاكمة العهدين الآخرين (والطريف اننا في لبنان نسمى مدة ولاية رئيس عهداً ، فكانها ملك تقريباً) كثيراً ما عزونا الى الطموح الشخصي في رؤساء الدولة ، والى كبرائهم ، والى هذا النوع من « دوار القمة » الذي يمكن ان يخلقه فرط سلطة لا ثاني لها ، مسؤولية الازمتيين اللتين غرفت فيهما ، سنة 1952 اولاً ، ثم ، وبشكل اخطر جداً ، سنة 1958 ، التجربتان الاوليان لشرعية انتهت الى سلطة تجاوزت الحدود . ولا اريد هنا تبييض صفة الرئيسين الخوري وشمعون امام التاريخ ، كما لا اريد تسويدها . ولكن اذا اردنا إعمال الفكر في هذا ، اذا تذكرنا الظروف التي رافقت ارتفاعهما ونزولهما ، يمكننا التساؤل : أليس الذي حدث تقip ما يظن الناس ؟ فهما لم يفقدا شعبيتهما عندما اصبحا الكل في الكل في البلاد ، بل بالعكس ، في اللحظة التي

(بغلطتها او بتعاقب الظروف) لم يعودا كليّي القدرة انها الواحد والآخر ، وكادا ، بسقوطهما ، ان يهدما الشرعية نفسها التي كانا يمثلان . ومنذ ان كف هذا وذاك عن تشديد سلطتها على أساس ضرورات التعايش الطائفي - حيث جعلت ظروف السياسة الداخلية الاول منها اسير جماعته من جديد (انتخابات 25 ايار سنة 1947) ، وحيث دفعت ظروف السياسة الدولية ثانيهما الى المغامرة ابتداء من سنة 1955 باتخاذ اقصى موقف التطرف تأييداً لسياسة غربية كان من المؤكد ان لبنان لا يستطيع مجاراتها - منذ تلك اللحظة تداعت وحدة سلطتها ، وفسخ العقد الضمني بينهما وبين الشعب .

ان في هذا الأمثلة مزدوجة قد نستطيع حصرها بهذه العبارات :

- على الصعيد الداخلي ، لا يمكن لرئيس الدولة في لبنان ان يكون رئيس حزب - او اذا كان كذلك عند انتخابه فعليه ان يوجه عناته بالدرجة الأولى الى تحرير نفسه من موئده .

هناك اكثراً من قول تاريخي لتصوير هذه القاعدة الأولى لدوم كل سلطة شخصية : « على ملك فرنسا نسيان انه كان دوق اورليان » : وبعبارات اكثراً عصرية يقول انه في لعبة كرة القدم لا يمكن لرئيس فريق ان يكون الحكم .

ان بشاره الخوري عندما عاد خورياً وكميل شمعون شمعونياً ، تصدعت سلطتها وانكerta عليها .

القاعدة الثانية :

- على صعيد علاقاتنا الدولية ، وللأسباب نفسها ، يمتنع علينا كل اختيار سياسي قد يسفر عنه انقسام لبنان .

وإذا كان صحيحاً ان مبدأ سيادة لبنان وعدم المساس بحدوده يجب تأكيده على الدوام ، فإن القاعدة الكبرى التي ينبغي ان توجه السياسة اللبنانية الخارجية هي قاعدة عدم الانحياز . لقد دفعنا غالباً

بعد وضع هاتين القاعدتين – وهو ما تفرد به التجربة الشهائية – (اللتين يمكن اضافتهما الى الدستور بصفة ملحق تحت عنوان: « مدرسة رؤساء الدولة ») ، لرَّا انَّ اين نحن منها اليوم .

– مميزات التجربة الشهائية

كيف تمثل لنا التجربة الرئاسية الجديدة في لبنان الذي هزته بعنف ازمات من ازمات النظام ؟ و اذا كانت الشهائية « اسلوباً سياسياً جديداً » فعلامَ تقوم جدتها ؟ وما الذي يميزها ؟ وما الذي يميز رئيس الدولة الجديد، في تفكيره ومناهجه وحمله تصرفاته، عن اسلافه ؟

اذا صح ان العبرية السياسية هي نتاج الانسان والظروف ، فان لدينا هنا عن هذه الحقيقة البديهية صورة مؤثرة ، واكاد اقول فاجعة .

ففي الحقيقة لم يكن من شيءٍ يهوي هذا الجندي الهديء ، الذي اوشك على التقاعد ، اللامبالي بالاجداد ، والاكثر ابعاداً عن جميع الاعيب السياسة – لم يكن من شيءٍ يهويه للدور الذي جعل منه الحكم الاعلى على مصائر الامة . لانه اذا كان هناك من قائد نقىض القائد الذي يستهويه العصيان فهو هذا . اجل ، وفي مقدورنا جمِيعاً اليوم ان نشهد بذلك : فليس هو الذي سعى الى التاريخ ، وإنما التاريخ سعى اليه : لقد سعى اليه مرتين ، المرة الاولى في ايلول من عام ١٩٥٢ ، وقد تخلص من اجابة النداء (ينبغي الاعتقاد ان ضغط الاحداث لم يكن بعد قوياً الى درجة كافية) . كان من المستلزم ان تقع ، بعد ست سنوات ، هذه المأساة الرهيبة ، التي ما زالت آثارها عالقة بنا ، وإن يوشك لبنان على التردي في مهاوي النكبة بفعل الفظائع المجرمة التي ارتكبها العصاة ، ليتم الامر . في ذلك الحين لم يبق ممكناً له ان يهرب من مصيره (هل من حاجة لإعادة رسم صورة ذلك الصيف المشؤوم) : نصفاً لـ Lebanon يقعان وراء الماريس ، وهذا الجندي وحده ، في الوسط ،

منذ شباط ١٩٥٥ ، منذ حلف بغداد ، ما يكفي لتعلمها . وكان خطأ قادة الدبلوماسية اللبنانية عندئذ ، خطأهم الفاجع ، انه قد غاب عن انتظارهم هذا المبدأ الاولى : ان سياستنا الخارجية يجب ان تعكس ، على الصعيدين العربي والعالمي ، ازدواجية لبنان نفسها . ليس لنا حق ولا قدرة على اعلان اختيار ، او الارتباط بتعهدات ، تضر بالقضية نفسها التي ندعى خدمتها بتشكيلها خطراً على الوحدة اللبنانية . فأين هما اليوم جلال بايار ونوري السعيد ؟ بأي نظر اخرق استطاع الرجل الذي هو على رأس الدبلوماسية اللبنانية ان يتخيّل كون الدفاع عن العالم الحر يقوم في شرق يعصف به الانقسام على « نعم » او « لا » تصدر عن لبنان ؟ لقد رأينا الذيول المريضة التي اورثها هذا المشروع السخيف – ولمسنا ان لبنان في النتيجة هو الذي ، باختياره خلق للعالم الحر اعقد المشاكل .

لقد كان تقهرنا كافياً لنحكم على هذه الامور . ولا اظن ان ثمة نزاعاً اليوم حول هذه النقطة . واني اعرف ما يردد اليوم انصار حلف بغداد . يقولون : « ان الحادث كان واقعاً في جميع الاحوال . ان ازمة السويس كانت تحمل في طياتها الثورة اللبنانية لعام ١٩٥٨ ان هذه كانت ستتفجر حتماً ، مهما كان موقفنا تجاه الغرب . ان ساعة اسقاط شمعون والاطاحة بحسين هي ، بكل بساطة ، قد آذنت في ميقات التوسيع الناصري » .

اني على ذلك اجيب: هذا ممكن ، ولكن شيئاً منه ليس اكيداً – ومن يمكنه السماح لنفسه باعادة كتابة التاريخ مستعملآ « لو » ؟ – ان اقل ما يمكننا قوله هو ان دبلوماسيتنا عملت كل شيء ، منذ ١٩٥٥ ، لتجلب علينا المصيبة . حتى لو صح انه كان من المقص عليه توجيه ضربة للبنان ، فان هذه الدبلوماسية قد هيأت للخصم المناسب والتربة الخصبة للتدخل . وعندما تقولون لي : « ان المسألة كان لا بد منها » اجيبكم : هذا افتراض ، ولكن المؤكد انكم عملتم كل ما يجب عمله حتى لا نتجنبها .



يحتفظ برباطة جاؤه وسط الجنون العام ، ليس له من خطة غير منع المجازرة الطائفية ؟ بهذا المظهر بدت « الشهابية » اولاً للبنانيين . ونستطيع ان نقول بحق ان هذه السلطة قد اندفعت من اعمق الوهدة وانتزعتنا معها من اعمق الوهدة كذلك . لقد بدت للبلاد عندئذ كبارقة اخيرة من الامل اليائس (وهكذا يراها هو نفسه ، فقد قالها لنا صبيحة اليوم العشرين من تموز الفائت ، عندما قرر التخلص عن ولايته تقديرآ منه ان مهمته قد انتهت : « لقد اعدت القطار الى خطه ». — « لست انا من انتخب اللبنانيون : فاني لا امثل غير استحالة اتفاقهم على شخص آخر ». فلم يدع الوهم يغريه يوماً حول هذه النقطة . حتى في مساء العشرين من تموز ، عندما كانت جميع كنائس الجبل تقرع حزناً ، وعندما تحرك لبنان بأسره ليصبح موكيتاً على طريق جوبيه ، وعندما افضى الاندفاع الاجماعي لكل الفئات وجميع الطوائف الى هذا الاستفتاء غير العادي الذي اضطره مرة اخرى ان يقول : « نعم » ، كان يعني ايضاً ان هذا الاجماع هو اجماع سلبي : فاما كانت فكرة ذهابه قد اثارت هذا الرعب ، فذلك لانه كان يبدو للشعب على انه الحاجز الاخير في وجه الفوضى ، كما كان يبدو للسياسيين على انه الضمانة الاخيرة لبقاء نظام يستطيعون في داخله ان يتبعوا الاعيدهم ويغذوا اطماعهم .

« لست انا من انتُخب في ذلك اليوم ... ». يجب ان نقبل بروءة الاشياء كما هي ، كما يراها هو نفسه بشفافية نظرته التي لا تخونه . وربما يكمن هنا سر سلطته الاول : ان ولايته هي ولاية يأسنا . فلقد مثل اراده الامة في متابعة الحياة . وان هذا الميثاق المعقود على عتبة الموت منذ ستين هو الذي يستمر . هذا الذي لا يؤمن بانقاد امة رغمما عنها ، ها هو وقد اصبح ، برغمـه ، رجل العناية .

فيحال غرق لبنان السياسي ، كان يقتضي لسياسة لبنان رجل غير سياسي . وهذا هو المظهر الآخر للشهابية : جرعة كبيرة من علاج ضد التسمم السياسي . وفي الظروف التي جاءت بسلفيه الى الحكم ،

مقال نشر في جريدة « الاوريان » في ٢٢ تشرين الثاني المنصرم تحت عنوان « عندما تكون الحكم عسكرية » ، وليسمح لي بأن اورد منه بعض المقطاع :

« ان الحس الشعبي لا يخطيء : ففي الازمنتين الكبيرتين اللتين تخللتا التاريخ القصير لاستقلالنا – ازمة ايلول ١٩٥٢ (التي كانت تنذر بما هو أشد) ، ثم ازمة ايار ١٩٥٨ حيث كادت فتنة مزدوجة ان تتحول الى حرب طائفية – كان الجيش هو الذي منع انفجار البلاد . وبامكاننا القول انه انفرد لبنان مرتين على الاقل في خلال ست سنوات . وبين المؤسسات المتهاوية – عندما كان كل شيء يتزعزع ويسقط ، والامة بكمالها تندحر في انحدار مستقيم – ظل وحده سليماً ، ووحده صلب في الساحة . لقد كان النقطة الثابتة التي تعلقت بها البلاد – وحولها انتهت بان كونت نفسها من وجданاً وشرعية .

« والمدهش في هذه القضية هو أن الحكم في لبنان بخلاف ، اثر جنون السياسيين ، الى احضان الجندي . ولنقل ان الروح المدنية انتقلت منذ الثامن من ايار ١٩٥٨ الى القيادة العامة على طريق الشام . ففي بلد غير لبنان ، وعلى اي حال في جميع الدول الناشئة المحيطة بنا ، يؤلف ضغط السلطة العسكرية عنصر اضطراب ، وينشأ عنه تهديد مستمر باختلال توازن الحياة العامة ، وبوجوده تبقى الامة عرضة للمغامرة ابداً .

« اما هنا فالسلطة العسكرية وقفت ضد المغامرة دوماً . ومن الراهن ان جميع المحاولات التي استهدفت اقامة دكتاتورية سياسية واحد – هذه المصادفة لم تحف الرأي العام ولم تصدمه ، واكثر من فلانه وجد على رأس هذا الجيش رجل يفقد العهد القائم مسوغ استمراره في نظره حالما يصبح عاجزاً عن هذا الاستمرار ما لم يوجد افواه المدافع الى صدور المواطنين .

• • •

عامي ١٩٤٣ و ١٩٥٢ ، دخل هذان السראי عن طريق الشارع ومع الشارع . فلم يتمكنا قط من التحرر من هذا الدَّين المزعج ، وحملت سلطتها بكليتها هذه العبودية الى النهاية . لقد كانا اسيري ماضيهما ، وجماعتهما ، وزبانيتهما ؛ حفظت بمجيئهما ملابسات عنيفة ، وقضى عليهما بأن يكونا فريسة العنف ذاته .

لقد انتُخب قائد الجيش شهاب رئيساً في بيروت – وهي بصراء اشبه – على يد مجلس منعه الارهاب المدني من الاجتماع طوال تسعين يوماً . فليس هناك ، من الناحية السياسية ، شخص اكثُر منه وحدة وانعز الاً . وهو هذا الضعف بالذات ، مرة اخرى ، ما كان ، وسيبقى ، قوله الاولى : هذه العزلة الخارجية حيث هو في وسط السياسيين . ليس فقط انه غير مرتبط بأي من الاحزاب التقليدية ، ولكن فيه عجزاً عن الاهتمام بالأعيب المعسكرات التي تستهوي جميع اللبنانيين . وفي الظروف التي جاء فيها ، خرج مديناً بسلطته للجميع ، اي انه خرج غير مدين لأحد .

« عندما تكون الحكم عسكرية »

اليكم به اذن ، كما يبدو لشعب لا زال في دهشة . ليس فقط انه لم يأت عن طريق العنف ، ولكنه جاء ضد عنف مزدوج . ومع ذلك فهو جندي . أن يكون هذا المواطن الاول مواطناً مسلحاً ، ان يكون في وسعه التصرف دون واسطة بكمال جهاز القوة العسكرية في خدمة الشرعية – وآخرها ، ان يرتدي جبة الحكم ويحمل السيف شخص واحد – هذه المصادفة لم تحف الرأي العام ولم تصدمه ، واكثر من ذلك انه اطمأن اليها اطمئناناً عميقاً . ذلك لأنه يعرف ان هذا الجندي ليس مغامراً ، وانه لن يستعمل قوله الا لإحباط الفتنة .

هذا التناقض السياسي – انقاد الديمقراطية بالسلطة العسكرية – هو بكل تأكيد نقطة الثقل في التجربة الشهابية . وقد بينت ذلك في

القريب من الكسل في عمله، الذي ينفرد معه صبر الشباب الذي يستعجل تطهير الميدان السياسي من كتل المحترفين العتيبة،ليس هو الاسلوب الشهابي مجسماً؟! تحضرني الآن صورة طريفة لبول فاليري ورددت في بعض ما رواه « آلان » (ان فكرة فاليري الكبرى هي ، كما نعرف ، ان اي شيء ، ان مطلق عمل ، مهما كان ، لا يتم بالضغط والعنف . فالإنجاز يحصل في جو من الراحة والصبر : « الصبر ! الصبر ! ... ان كل ذرة صمت قد توئي ناضج الثمر ! ») .

كان فاليري يقول لـ« آلان » : « انظر كيف تلف السيجارة باليد . فان اتقان صنعها يتم بسلسلة من إلغاء ما صنعت واعادته من جديد ». بصر ، وسط فوضى الاخلاق ، وبوجه طيش الاحزاب ، على اعلاء كلمة القانون ، واسماع صوت العقل

هذه الصورة تعبر عن التكتيك الشهابي برمتّه ، الذي هو كناية عن انطلاقات واعادة من جديد ، عن هذا النوع من الترجح الى الامام . « ان صنعها يتم بتخربيها ». والا فحاول ان تلف سيجارة بغير هذه الطريقة !

- حب عقلاني

انها لفريدة في الحقيقة صورة هذا الرئيس الذي اختارته الامة ، والذي جعلت منه منقذها رغمأ عنه . صورة فريدة ، مكونة من فضائل متناقضة ، لا تسطع جاذبيتها مباشرة على عقول الشعب . فصاحبها ، على وجه التأكيد ، نقىض « الزعيم » الذي يستثير الجماهير . لا انطلاقات هنا ، ولا جرس تقريراً ، ولا سطوة مباشرة على الجموع . حتى ليصح فيه قول فرلين : « رجل عقل على الفصاحة لسانها ». وان خفراً عميقاً ، وما يشبه الاستحياء – وبعض البوادر ، وكياسته تلك المتنبهة ابداً – تقاد أن توحي جميعها بفقدان الحرارة في الانسان .

ولكن الرواء الخفي في ذلك الوجه ما لبث ان افاء بظله على القلوب : فتعاظم شأن الرجل في اعين الناس ، وبدأت اسطورته تنشأ في اذهانهم . واذا به ، وهو الانسان المتكافيء ، البصير ، المتأبر

» وهكذا ، بهذا التناقض السعيد ، غدا الجيش في لبنان الملاذ الاخير للديمقراطية . ففي الظروف التي تم فيها ، لم يكن انتخاب جندي للرئاسة شيئاً آخر غير انتخاب مواطن – وقد كان ، في تلك اللحظة ، أكثر المواطنين مدنية . وفي هذا قلب رأساً على عقب للمثل المشهور : « تخضع الاسلحة لحبة الحكم » (اي ليطبع الجيش الحكومة) . الحقيقة ان حكم هذا العسكري هو أبعد ما يكون عن الحكم العسكري . واذا كان قد وجد ، في البدء ، قلق حول هذه النقطة فقد تبدد اليوم كل شك . فمن يحلم بعد بأن يرى في « معتزل صربا » امبراطوراً رافلاً بالطارف ؟ انظروا اليه في حياته وعمله : انه قاضٌ منكبٌ بصر ، وسط فوضى الاخلاق ، وبوجه طيش الاحزاب ، على اعلاء كلمة القانون ، واسماع صوت العقل

« ... وازن فقد لا يكون من ثورة اعظم من هذه يحتاج اليها لبنان » .

- « كما تلف سيجارة »

ولكن هذه الثورة ، يعرف ، هو ، انها لا تتم في اربع وعشرين ساعة . ففي اعتقاده انه يستحيل اصلاح مؤسساتنا اذا لم ترافق ذلك تربية جديدة للعقل والاخلاق . ان اقامة دولة حديثة فوق الهيكل الطائفي الهرم هو مشروع طويل الامد . واني لأعرف كم يحتمد بعضهم احياناً وياخذ على الرئيس شهاب بطنه ، وصبره المفرط ، وهذا التردد امام العقبات – وهو ما ينسبونه الى ضعف الشجاعة . تلك اساعة فهم الشخص على ما أعتقد . فليس هناك اراده امضى من ارادته ، ولكنه يعرف ايضاً ان ليس من شيء مضمون يُعمل قسراً ، تحت الضغط ، وان متابعة العمل تقتضي تقدماً بطيئاً . فما يبدو في سياساته ترجحاً هو ترجح في المادة البشرية التي يعالج والتي يسعى لتذليل مقاومتها .

هذه الطريقة البطيئة ، هذا التقدم المترتجج ، وهذا المسلك

التي في عهده - انه يعرف كم يقف في وجه مشروعه من مصالح واهواء - ولكنه يعرف ايضاً انه ليس منه بالخيار ، وان صنع الدولة اللبنانية لن يكون الا مع اللبنانيين كما هم ، مع هؤلاء الزعماء السياسيين ، مهما كانت قيمتهم ، ومن خلالهم .

مثل هذا التفوق على العقبات ، هل يكون ممكناً ؟ هنا كل المأساة – كل الجدلية والعمل الشهابيين : فمن ناحية ، حرص شديد على الشرعية الدستورية ، واقتناع عميق بضرورة النظام البرلماني في لبنان . ومن ناحية ثانية ، ذلك التفور من المناورات السياسية ، ووعي مرير لضرورة السعي إلى الغاية المنشودة عبر الرجال الذين كانوا هم أنفسهم من قوى السلطة وأورث الحطاط الحكم . ولا شك انه ، بعد ستة وعشرين شهراً في سدة الرئاسة ، لا يجهل انه لا بدّ في السياسة من القبول احياناً بتلويث اطراف الاصابع – ، وان التاريخ لا يقدم بدون تلطيخ الطهارة . ولكن ما يأبه هو جعل تلطيخ الطهارة شرطاً من شروط التاريخ . هذى هي حقيقة مسألة العشرين من تموز الماضي : فهي انعكاس مأساته الداخلية ، وثورة الرجل الفاضل ، في اعمق اعماقه ، على رجل الدولة .

فكيف اجتاز تلك الازمة ؟ بأي انسلاخ جديد عن نفسه عاد الى منصبه ؟ لقد شهد على ذلك جميع اللبنانيين في تلك الليلة الخطيرة . اما ما ساعدته فهي فلسفة شخصية ، ومحض حس ديني للواجب ، على ما أعتقد ، يدفعه – حتى عند تعدد الامل – الى اكمال العمل الموكل اليه حتى النهاية .

- تفكير اجتماعي يدخل المراي

ها هو اذن من جديد . لقد عاد المروّض الى قفص الضواري .
وهو سيواصل عمله الصامت الذي يطغى عليه زثيرها . ان امامه بعد
اربعة اعوام لكي يجعل من هذه المجموعة العشائرية التي هي

على العمل ، الذي يحيا في باطنه هم الخدمة وحدها ، المعرض عن حاجس التألف وحيازة الاعجاب إعراضاً غريباً ، يغزو روح الشعب على مهل . وهذا ما ادعوه « شعبية من الدرجة الثانية ». فليس بينه وبين البلاد مغامرة عاطفية : بل حب عقلاني ، وزواج مبني على العقل .

وُعرف له كونه من القوة بما يكفي ليكون تحررياً - من القوة بما يكفي لكيلا يبدو قوياً . عرف للامير تمنعه بفضائل الاعيان : فأحب الناس حكمته ودأبه وبعد نظره . وبعد البذخ المذهل الذي تمشي عليه سلفاه ، عرف الناس لهذا الاب الوادع بساطة خلقه ، وتواضع ميلوه ، وحياة اهل الضواحي التي يعيشها على بعد ٢٥ كيلومتراً من عاصمتة ، في دارة حية كأنها موظف كبير متلاعنة . وعرف له الناس ايضاً ادخاله ادب السلوك الى مقام الذروة ، وتطهيره اروقة الحكم من غدوات الرعاع وروحاتهم ، واخيراً تلقينه الاحترام للبنانيين .

وشيء يجب ان نقوله : ليس هناك كثير من الموارنة يجري في عروقهم دم في مثل صفاء دمه العربي . فهذا الامير الذي يحكمنا ، الذي يدعى والده عبدالله وجده حسن ، والذي هو في الوقت نفسه شيخ كسروانى اصيل ، يجمع الظرف الى العقل ، الا يتحقق في شخصه الانصهار المسلم-المسيحي الكامل ؟ الا يمثل دمياً جسمانياً لاطوائف اللبنانيّة التي هي في أساس مشكلة لبنان ؟

اوتيت الحظ بروؤية الرجل عن كثب في اجتماعات مجلس الوزراء التي اشتركت فيها لمدة عشرة اسابيع . و يمكنني القول ان حذقه كله يكمن في رغبته عن ان يكون حاذقاً . انه يغدو ذلك الشكل الأسى للحذق وهو حذق القلب . ولكن اكثرا ما استلفت نظري ليس تلك الرفعة الأخلاقية ، والمثابرة التي لا يعتريها كلل ، ومواصلة العمل بعناد ، بل ما أعتبره المزية الاساسية لرجل الدولة : ما ادعوه « التشاوُم البناء » . فهو لا يدع كثيراً من الوهم يعتريه حول قيمة المادة البشرية

ان لبنان عام ١٩٦٠ يذكّرني بعنوان مسرحية بخان سارمنت كان لها حظ وافر من الرواج في فترة ما بين الحربين : « اذا اكبر من نفسي ». فاننا مهددون « بالتضخم » ، لأن تزايد عدد السكان ، والنمو الاقتصادي المذهل عقب الحرب الاخيرة ، يسيران بسرعة تفوق ما لدينا من وسائل التفكير والعمل .

فلقد اقتضانا الف سنة لكي نصبح مليون نسمة فرق هذه الصخرة التي هي كل ما لوطننا من مدى جغرافي . اما اليوم فيبشرنا الاحصائيون بأن هذا الرقم سيتضاعف في مدة خمس عشرة سنة ، وان عدد سكان لبنان سيصبح ٢،٥٠٠،٠٠٠ قبل عام ١٩٧٥ . وهذا ما يضع امام قادة الأمة مشكلات اجتماعية وأخلاقية لا تختلف عن سابقاتها من حيث القياس ، ولكنها تختلف عنها من حيث طبيعتها . ان الخبراء الذين ينكبون على دراسة اقتصادنا يساورهم القلق . فيبيتون لنا كم من وهن ومخاطرة في الازدهار القائم على التجارة والخدمات فقط . ان خلاصة التحقيق الذي قامت به بعثة « ايرفد » – او على الاقل ما نشر منه – تثبت اننا قد بلغنا الحد الذي لا بد لنا ان نفقد من بعده التوازن . وهذه الصفة تكفي لاخراج ابطال الحرية الاقتصادية التامة ، واصحاب نظرية اطلاق الحبل على الغارب للعمل الاقتصادي ، اوئل ذلك الذين يطلبون من الدولة ان تبقى غائبة على الدوام . هذه الفوضى التي جعلت نظاماً تقوينا حتماً الى النكبة .

ان الاقتصاد اللبناني ، وسياستنا المتعلقة بشغيل رؤوس الاموال ، وسياستنا المتعلقة بالضرائب ، وتشريعنا الاجتماعي ، هذه كلها يجب ان نعيده النظر فيها بكمالها . وهذا يفترض مجهوداً جماعياً من ابناء الامة ، وقبل كل شيء مجموعة من الاعباء والتضحيات التي ينبغي على ذوي النعمة ان يرتضوها قبل سواهم .

انكم بلا شك تعرفون كلمة لينين الرهيبة (رهيبة لانا) ، في اضطراب امور الديمقراطيات ، بتنااليوم نتساءل أليست هي صحيحة؟ :

لبنان دولة ؛ ولكي يجعل منها اولاً دولة انسانية ، دولة اجتماعية . وهذى احدى السمات البارزة في خلقه ، والتي تظهر اكثر فأكثر في مشاريعه الاصلاحية الاخيرة : فهذا الارستقراطي ، هذا السيد الفلاح ، يشعر شعوراً عميقاً بالتفاؤل الاجتماعي المسوخ الذي بُشِّيَّد عليه ما نسميه بالوضع اللبناني : لقد وعى ان كل مشاريع الاصلاح الاجتماعي يقوم دونها جدار من المال – وان طريقة تعبيئة الجسم السياسي بكامله في لبنان منذ ثلاثين عاماً تخضع لبلوتوقراطية صارمة لا تهون . وبهذا المعنى يكون بكل تأكيد اكبر الذين تولوا الرئاسة عندنا ميلاً الى اليسار : انه يمثل التفكير الاجتماعي الوحيد الذي دخل السראי .

ولكنه مهما توغل في هذه الوجهة ، يبقى لديه بلا ريب صدود عن « الاحمر » ، وعن جميع اشكال المادية التاريخية التي لا يمكن طبعاً لایمانه الديني ان يرضي بها . وفيما خلا هذا ، ليس هناك اكبر وعيّاً من تفكيره للانقلابات التي يفرضها تغيير العصر . فهو يعرف ان انشاء لبنان حديث وقابل للحياة يقتضي استئصال الحمق من عقول ارباب العمل ومالكي الثروات الذين ما فتئوا يعارضون ، بروح التصلب والكراهية ، كل تغيير اجتماعي – ويحمدون لبنان ضمن نطاق الانظمة المختلفة التي تشكل الخطر الاكبر علينا ، بينما تحيط بنا دول تنزع نحو الاشتراكية نزوعاً متزايداً .

– سباق مع الزمن

اننا مع الزمن لفي سباق .

فمصيرنا ، وما قدر لنظامنا السياسي ، ومستقبل لبنان كامة ، سيترعر في السنوات الأربع المقبلة . ويتعين علينا ان نعرف هل سيتمكن اللبنانيون في المدة التي تفصلنا عن نهاية التجربة الشهابية من ان يدخلوا الى بلادهم الاطارات والنظم التي لا بقاء لدوام في العالم الحديث الا بها ؟

« حيث توجد الحرية لا يكون هناك دولة » .

فمشكلتنا برمتها هي المشكلة التي تواجه العالم الحر بأسره – ولكنها تواجه لبنان بصورة مباشرة أكثر من سواه ، أي معرفة ما إذا كان بالمكان رفع التحدي واثبات أن الحرية ليست انكاراً للدولة . وليست الشهائية غير محاولة سامية للاتيان بهذ الدليل ، واحلال توجيه جماعي للامة يكون غير الفوضى . والخطأ ، الذي قد يكون قاضياً ، هو الظن ان رجالاً فرداً يمكنه ان يحل محل أمة بأسرها بصورة نهائية . لقد وهبت لنا الظروف « رجل العناية » ، ولكن رجل العناية هو نفسه يقول لنا انه ليس هناك من « رجل عناية » الى الابد . فإذا لم يكن في طاقة اللبنانيين ان يهشوا لأنفسهم الضمانات ، اذا لم يضع زعماؤنا السياسيون حداً لزایداتهم الجنونية ، وإذا لم يكن في مقدورهم ان يفرضوا على جماعاتهم مفهوماً جديداً للحرية ، فقدنا عندئذ كل امل :

لان هناك ما هو ارعب من كلمة لينين ، وهو قول « بوسويه » : « حيث يفعل كل انسان ما يشاء ، لا يفعل احد ما يشاء . وحيث الجميع احرار ، فالجميع عبيد » .

« حيث الجميع احرار ، الجميع عبيد» – هذا هو تحديد الفوضى التي تزيد الشهائية ان تضع حداً لها . فان لم تفلح في ذلك خلت الطريق ، من الآن الى اربع سنوات ، امام المغامرات جميعها من الداخل والخارج .